دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا واشكاليات راهنة

اقتصاد الملكة المتحدة

حّت وطأة الخروج من الاحّاد الأوروبي والخيارات التجارية

والاقتصادية في المرحلة الجديدة



المركـز الإستشــاري للدراســات والتوثبق

The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائسل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

إعداد:

ملف الدراسات الاقتصادية زهراء برّو

صادر عن:

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر:

كانون الثاني ٢٠١٧ الموافق ربيع الثاني ١٤٣٨. ا**لعدد**: السابع.

القياس: ٢٩ ٢٦ ٢ سم. الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

مقدمة

انتهى الإستفتاء الذي شارك فيه حوالي ٢٠٥٥ مليون ناخب بدعوة من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في ٢٣ حزيران٢٠١ لتقرير مصير عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي إلى تصويت ٢٠٥٥ من الناخبين البريطانيين لمصلحة الخروج من الاتحاد مقابل ٤٨٠١٪ صوتو المصلحة البقاء⁽¹⁾.

ويُلاحظ من خلال دراسة سلوك المقترعين البريطانيين وجود انقسام بين الأجيال حول عضوية الاتحاد الأوروبي، خصوصاً بين فئة الشباب بعمر (١٨ – ٢٤ سنة) الذين صوتوا للبقاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٧٧٪ والفئة العمرية (٥٥ – ٢٤ سنة) التي صوتت للخروج بنسبة ٥٥٪(7).

وقد أثارت هذه النتائج حالة من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، كما مثلت تحديًا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهددت بتداعيات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا، وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه. وطرحت أسئلة حول شكل العلاقة المستقبلية التي ستربط ثاني اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس اقتصاد في العالم بالاتحاد الأوروبي، وتأثير خروجه على مستقبل الاتحاد وقدر ته على الاستمرار، بعد أن أخذت أصوات ترتفع في دول أوروبية أخرى تطالب بالاستفتاء على غرار البريطانيين.

Tel: 01/836610 – 03/833438 Fax: 01/836611 dirasat@dirasat.net www.dirasat.net P.O.Box: 24/47 Beirut – Lebanon

 $^{1-\} http://www.electoral commission.org.uk/find-information-by-subject/elections-and-referendums/upcoming-elections-and-referendums/eu-referendum/electorate-and-count-information$

²⁻ http://www.economist.com/blogs/graphicdetail/201606//daily-chart-17

١. تاريخ العلاقات بين المملكة المتحدة والانتحاد الأوروبي

تميزت علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي بحالة يمكن وصفها ب «عدم الارتياح المتبادل»، نتيجة تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين المملكة والجماعة الأوروبية، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد، ألمانيا وفرنسا. ولم تكن المملكة المتحدة تملك الحماسة لفكرة التكامل والاندماج الأوروبي، حيث أنها لم تكن بين الدول الست التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧ (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ)، وتأخر انضمامها إليها حتى عام ١٩٧٣ بعد أنعارضت فرنسا طلب انتسابها مرتين.

وقد عرقل موقف المملكة المتحدة استكمال الاندماج الأوروبي مرات عدة، فالمملكة المتحدة لطالما اعتبرت نفسها، ولا سيما المحافظين فيها، دولة أطلسية أكثر منها أوروبية، معتمدة سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قُرباً من الولايات المتحدة. إلا أن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية كبرى من خلال الانضمام للنادي الأوروبي من ناحية، او الاستمرار في تأدية دورها التاريخي في منع حصول هيمنة فرنسية – ألمانية مشتركة على القرار الأوروبي، من ناحية أخرى.

وعقب التوقيع على اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢، تعالت في المملكة المتحدة أصوات تتساءل عن مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من كل الضغوط التي مورست على حكومات المملكة المتحدة المتعاقبة خلال العقدين الماضيين لتنظيم استفتاء حول عضوية بريطانيا في الاتحاد، فإن تلك الحكومات لم ترضخ لهذا الطلب. وقد حصل التحول الجوهري عندما عاد المحافظون إلى الحكم بعد غياب استمر ١٣ عاماً، إذ طرح رئيس الوزراء «ديفيد كاميرون» في عام ١٠١٠ فكرة الاستفتاء المعطل، وأعلن أن أية اتفاقية أوروبية تعطي سلطات أكبر لبروكسل على حساب الدول الأعضاء يجب أن يتم التصديق عليها من خلال استفتاء شعبي. ومع بداية عام ٢٠١٧ ذهب كاميرون خطوة أبعد من ذلك عندما أعلن عزم حكومته على إجراء استفتاء حول علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي.

الإطار رقم ١: المسار الزمني لعلاقة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي

- ١٩٥١: تأسست الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) بموجب معاهدة باريس الموقعة من قبل ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا. أما المملكة المتحدة فقد رفضت دعوة الانضمام إليها.
- ١٩٥٧: تأسس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة روما الموقعة من قبل بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، ألمانيا الغربية تحت اسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي (EEC)، لم توقع المملكة المتحدة على الاتفاقية، لذلك لا تُعتبر عضواً مؤسساً في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.
- ١٩٦٠: أُنشت هيئة منافسة للاتحاد الاقتصادي الأوروبي سُميت الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وتكونت من النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة وكانت تسعى لإقامة تجارة حرة مع تجنب خلق مؤسسات دولية.
 - ١٩٦١: قدمت المملكة المتحدة أول طلب للإنضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.
 - ١٩٦٣: تم رفض طلب انضمام المملكة المتحدة من قبل الرئيس الفرنسي شارل ديغول.
- ١٩٦٧: تقدمت المملكة المتحدة بطلبها الثاني للإنضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لكن تم رفضه مجدداً من قبل الرئيس شارل ديغول.
- ١٩٧٣: تقدمت المملكة المتحدة بطلبها الثالث للإنضمام وتم قبوله عقب تنحي ديغول عن رئاسة فرنسا.
- ١٩٧٥: أجرت المملكة المتحدة في ٥ حزيران استفتاء من أجل بقائها ضمن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي. الأوروبي وانتهى التصويت بموافقة ٦٧٪ من المقترعين على البقاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.
- ١٩٨٤: فأوضت رئيسة الوزراء المحافظة مارغريت تاتشر على تخفيض مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي.
- ١٩٨٧: وقعّت مارغريت تاتشر على القانون الأوروبي الموحد الذي يصبح في نهاية المطاف أكبر منطقة تجارة حرة في العالم.
- ١٩٩٢: تم التوقيع على اتفاقية ماسترخيت للوحدة الأوروبية والتي أسفرت عن إنشاء الاتحاد الأوروبي والاتفاق على إصدار عملة موحدة بحلول عام ١٩٩٩، الا أن المملكة المتحدة رفضت

الاستغناء عن الجنيه الاسترليني.

- تطور الاتحاد الأوروبي مع الوقت ليشمل ٢٨ دولة وأُبرمت اتفاقيات عدة كاتفاقية امسترادام عام ١٩٩٧ واتفاقية نيس عام ٢٠٠١ واتفاقية لشبونة عام ٢٠٠٧.
- ٢٠١٣: تعهد رئيس الوزراء المحافظ ديفد كاميرون في كلمة له بإجراء استفتاء حول عضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي إذا فاز حزبه في الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٥.
- ٢٠١٤: تصدّر حزب الاستقلال البريطاني المشكك في أوروبا والمعادي للهجرة، نتائج الانتخابات الأوروبية بأكثر من ٢٦٪ من الأصوات، ليحصل على ٢٤ نائباً.
- ٢٠١٥: فاز حزب المحافظين في الانتخابات التشريعية، وجرى تبني قانون بتنظيم استفتاء حول البقاء في الاتحاد قبيل عيد الميلاد من نهاية العام ٢٠١٧.
- ٢٠١٦: أعلن كاميرون أن الاستفتاء سوف يجري يوم ٢٣ حزيران ٢٠١٦ غداة إعلان اتفاق حول إصلاحات كان يطالب بها خلال قمة في بروكسل. وفي نيسان ٢٠١٦ انطلقت الحملة الرسمية للاستفتاء المقرر يوم ٢٣ حزيران ٢٠١٦. وصوت الناخبون البريطانيون في اليوم المقرر لصالح خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي.

2. Wallace, H. (2012). The UK: 40 Years of EU Membership. Journal of Contemporary European Research, 8(4) ,531546-.

^{1.} Mile End Institute. (2016). Britain and the European Union:Lessons from History. Queen Mary University of London.

٢. ماذا استفادت المملكة المتحدة من انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي؟

تُوفر عضوية الاتحاد الأوروبي للمملكة المتحدة إمكانية الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة، فهذه العضوية تعفيها من الرسوم الجمركية على البضائع والسلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي والمصدّرة إليه. إضافة إلى استفادة مؤسسات المملكة من ميزات الانضمام إلى الاتحاد الجمركي نتيجة انخفاض التكاليف الادارية مثل تطبيق قواعد المنشأ(٣) المرهقة وخاصة للمؤسسات الصغيرة التي تعتمد بشكل أساسي في سلاسل التوريد (Supply Chain) على الاتحاد الأوروبي. كما تسمح السوق الموحدة بتنقل الأموال والأشخاص والبضائع والخدمات بين دول الاتحاد الأوروبي دون حواجز أو تعقيدات مما ساهم بشكل كبير في نمو قطاع الخدمات في المملكة المتحدة.

وتستفيد المملكة المتحدة من كل اتفاقيات التجارة الحرة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى، فلدى الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مبرمة مع حوالي ٦٠ اقتصاداً في العالم. بالإضافة إلى اتفاقيات لا تزال قيد التفاوض مع ٦٧ اقتصاداً آخر، بما في ذلك البرازيل، كندا، الهند، اليابان، الولايات المتحدة، وذلك بهدف إزالة الرسوم الجمركية وتحقيق درجات عالية من الانفتاح في الأسواق في مجالات الخدمات، والاستثمار، و المشتريات العامة (٤).



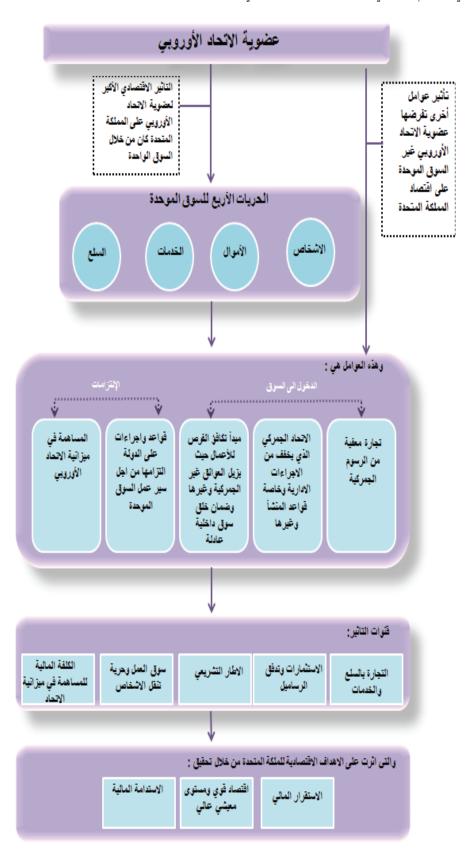
رسم بياني ١: خريطة الاتفاقيات التجارية للمملكة المتحدة مع باقي دول العالم

٣- عرفّت اتفاقية منظمة التجارة الدولية قواعد المنشأ على أنها القوانين والتعليمات والقرارات الادارية ذات التطبيق العام المطبقة لدى أعضاء المنظمة لتحديد بلد منشأ السلعة. وتعرّف اتفاقية كويو تو للإجراءات الجمركية «بلد المنشأ للبضاعة» على انه البلد الذي تم فيه إنتاج أو تصنيع البضائع وفقاً للمعايير الموضوعة لأغراض تطبيق التعريفة الجمركية أو القيود الكمية أو غيرها من الإجراءات المتعلقة بالمبادلات التجارية. 4-http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/agreements/index_en.htm#_other-countries

إضافة إلى ذلك توفر عضوية الاتحاد الأوروبي حق «جواز السفر» «Passporting Right». وهو عنصر مهم في تطور القطاع المالي في المملكة المتحدة حيث يسمح هذا الحق للمؤسسات المالية أن تُنشئ فروعاً في دولة واحدة من دول الاتحاد وأن تقوم بأعمالها في باقي دول الاتحاد دون الحاجة إلى فتح أفرع هناك وبكلفة متدنية. ويكمن جوهر هذا الحق بالاعتراف المتبادل بالمعايير الاحترازية بين دول الاتحاد الأوروبي. وبدون هذا الحق يتوجب على المؤسسة أنتلتزم بالمعايير المفروضة في كل دولة من دول الاتحاد، وكذلك انشاء فروع أخرى في الدول التي تريد العمل فيها، مما يعني زيادة في التكاليف الإدارية والإجراءات القانونية.

ويتعين على المملكة المتحدة من أجل ضمان حقوقها في الوصول إلى السوق الموحدة أن توائم تشريعاتها مع شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي من أجل المحافظة على حقها في الدخول إليه. فالمملكة المتحدة كما الدول الأخرى في الاتحاد يجب أن يكون لديها أنظمة تشريعية منسجمة مع تشريعات الاتحاد من أجل ضمان تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة بين كل الشركات في الاتحاد الأوروبي. كما يتوجب على المملكة المتحدة تقديم مساهمة مالية في ميزانية الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل تقديم المساعدات للدول الأوروبية الأكثر فقراً، إضافة إلى السياسة الزراعية الموحدة في دول الاتحاد، وذلك ضمن المشاريع البحثية والتطويرية.

رسم توضيحي ١: رسم توضيحي لمزايا عضوية الاتحاد الأوروبي

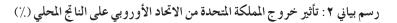


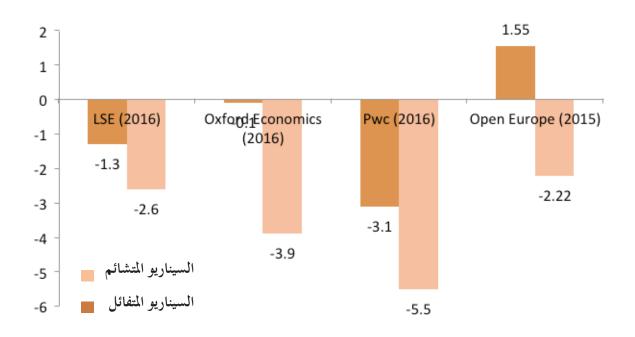
HM Treasury. (2016). HM Treasury analysis: the long-term economic impact of EU membership and the alternatives. UK Government.

٣. التوقّعات الأولية للإستفتاء

عقب بروز فكرة الاستفتاء بقوة إلى الضوء قامت مراكز دراسات عالمية بتوقّع تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على اقتصاد المملكة وقطاعاته المختلفة. وبالرغم من أن هذا القرار كان سياسياً في طيّاته إلا أنه لا يخلو من تداعيات اقتصادية. وقد أثار قرار المملكة العديد من الشكوك حول ما إذا كانت هناك فوائد إيجابية لهذا الخروج تتخطى الانعكاسات السلبية .

ونتيجة لعدم وضوح الرؤية المستقبلية، قام العديد من مراكز الدراسات العالمية بتوقع الكلفة الاقتصادية لهذا الخروج وتقييم الخيار الأمثل للمملكة عبر استخدام العديد من المعادلات والنماذج الرياضية. وبالرغم من اختلاف نتائج وتوقعات المعادلات والنماذج بالنسبة لاقتصاد المملكة، إلا أنها كانت تقريباً كلها سلبية وذلك بحسب الرسم البياني التالي:





الفوائد/ كلفة العضوية / الخروج من الاتحاد	الفرضيات التي بُنيت عليها الدراسة	الدراسة
أن التأثير الأولي لزيادة كلفة التجارة سينجم عنه انخفاض دخل المملكة المتحدة ما بين 1.3% إلى 2.6%. وفي المدى الطويل فإن تراجع التبادل التجاري سيقلص الانتاجية وسينتج عنها انخفاض الناتج المحلي من 6.3% إلى 9.6%.	إن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سوف يُخفض من حجم التبادل التجاري ما بين الطرفين نتيجة زيادة الرسوم الجمركية مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة التجارة وتأثيرها على المداخيل. وفي المدى الطويل سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية في المملكة المتحدة.	(LSE, 2016)
الأثر الاقتصادي الناتج عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي يتمثل بانخفاض الناتج المحلي ما بين 0.1% إلى 3.9%.	جرى افتراض 9 سيناريوهات لشكل العلاقة الجديدة بين الطرفين تراوحت بين البقاء في الاتحاد الجمركي والإذعان لقواعد التجارة الدولية، وتضمنت فرضيات عبر استخدام سياسات ليبرالية أو حمائية (منها الهجرة الداخلية)	Oxford) Economics (2016
إن خروج المملكة المتحدة سيؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من 3.1% إلى 5.5% في المدى القريب أي لعام 2020. وفي المدى البعيد يُتوقع أن يكون الإنخفاض ما بين 1.2% إلى 3.5% لعام 2030.	قدّمت هذه الدراسة سيناريو اتفاقيات التجارة الحرة وسيناريو منظمة التجارة الدولية، كما افترضت استخدام سياسات ليبرالية او حمائية تجاه موضوع الهجرة. و لم تلحظ الدراسة أي سيناريو لحرية تنقل الخدمات. كما ستستفيد المملكة المتحدة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن تقليص حجم الالتزامات المفروضة.	(Pwc، 2016)
في السيناريو المتفائل يُتوقع حصول ارتفاع في الناتج المحلي بنسبة 1.55% نتيجة تخفيف الالتزامات، على عكس السيناريو المتشائم الذي يتوقع خسارة المملكة المتحدة 2.22% من إجمالي ناتجها المحلي.	تراوحت تقديرات هذه الدراسة بين عدة سيناريوهات الأفضل بينها هي وصول المملكة المتحدة إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي يُقلّص التزاماتها تجاه الاتحاد بما فيه المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي وفي السيناريو المتشائم تصبح المملكة المتحدة تحت إطار منظمة التجارة الدولية.	Booth() Howarth(Persson(Ruparel(& Swidlicki((2015)
تأثير الخروج يتراوح ما بين انخفاض 1% في متوسط مدخول الأسرة إلى انخفاض 2.6 %.	يفترض السيناريو المتفائل أن تُبقي المملكة المتحدة على إمكانية دخولها الكامل إلى السوق الموحدة كما النرويج. أما السيناريو المتشائم وهو عدم الوصول إلى أي اتفاق والعمل ضمن إطار قواعد منظمة التجارة الدولية. والكلفة تتمحور حول الرسوم الجمركية والعوائق غير الجمركية والكلفة البديلة.	Dhingra &) Sampson (2015
الخسارة نتيجة الخروج من الاتحاد الأوروبي تتراوح ما بين انخفاض في الناتج المحلي من 1.13% إلى 3.09%. إضافة إلى التأثيرات الدينامية التي قد ترفع من نسبة هذه الخسائر.	يفترض السيناريو المتشائم أن المملكة المتحدة سوف تخضع لتعرفة الدولة الأولى بالرعاية عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي. وفي السيناريو المتفائل سوف تستمر الرسوم الجمركية تساوي صفراً على البضائع. وأيضاً إفتراض أن تزيد العوائق غير الجمركية والليبرالية داخل الاتحاد الأوروبي.	Ottaviano.) Pessoa. Sampson. & Reenen. (2014

٤. الآليّة القانونية للخروج من الاتحاد الأوروبي

نصّت معاهدات الاتحاد الأوروبي على آليّة قانونية تنظم انسحاب أعضائه منه، وأدرجتها في «بند الانسحاب» من «المادة ٥٠» في «معاهدة لشبونة» التي وقع عليها قادة الاتحاد الأوروبي يوم ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٧ بالعاصمة البرتغالية لشبونة، ودخلت حيّز التنفيذ يوم ١ كانون الأول ٢٠٠٩.

وتحدد «المادة ٥٠» من معاهدة لشبونة سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل طوعي ومن طرف واحد وفقاً للمتطلبات الدستورية الخاصة بها. وهو حق للأعضاء لا يتطلب استخدامه تقديم أي تبرير له، كما هو الحال بالنسبة للملكة المتحدة التي قررت بناءً على استفتاء شعبي نظمته يوم ٣٣ حزيران٢٠١ الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

٤ ، ١ . مضمون المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة

. بموجب «المادة ٥٠» من معاهدة لشبونة ، يترتب على الدولة التي تُقرر الانسحاب من الاتحاد الأوروبي ما يلي: ١. التفاوض بشأن «اتفاق انسحاب» يقرّه مجلس الاتحاد الأوروبي الذي يضم الدول الأعضاء الـ ٢٨ بـ «الأغلبية المؤهلة» (٥) بعد موافقة البرلمان الأوروبي ، وذلك بعد إخطار الدولة المنسحبة للاتحاد بعزمها على مغادرته .

7. ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المنسحبة اعتباراً من تاريخ دخول «اتفاق الانسحاب» حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلّم الاتحاد رسمياً قرار الانسحاب إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذه الأثناء. وبوسع الاتحاد والدولة المنسحبة منه أن يقررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، شرط تصويت دول الاتحاد على ذلك بـ «الإجماع».

٣. يجب أن يتفاوض الاتحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات انسحابها، مع الاخذ في الاعتبار البحث عن «إطار» لعلاقتها المستقبلية بالاتحاد. ويُجرى هذا التفاوض وفقاً للمادة ١٨ ٢ (٣) من «معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي».

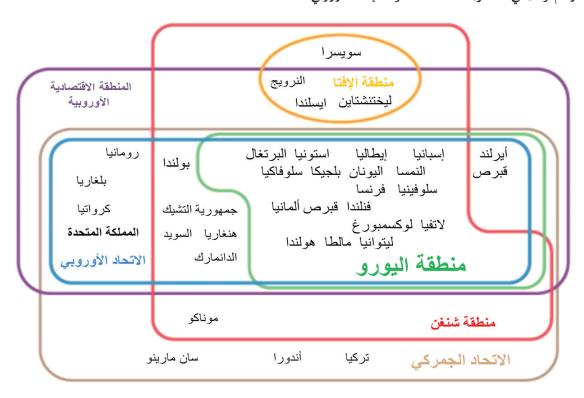
٤. لا يحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها والتي يجريها الاتحاد بشأن انسحابها.

٥. إذا أرادت الدولة المنسحبة من الاتحاد الانضمام مجدداً إليه، فإن طلبها يخضع لنفس الإجراءات المنصوص عليها في «المادة ٤٩» من معاهدة لشبونة.

٥- تحددها المادة ٣٨٨/٣- ب من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي.

٥. سيناريوهات العلاقات الجديدة المحتملة أمام المملكة المتحدة

إن قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يطرح تساؤلات عديدة حول طبيعة العلاقة بحيث يصيب اقتصاد المملكة أقل ضرر ممكن، ومن أجل ذلك لا بد من تقييم البدائل الموجودة حالياً. ليست كل الدول الأوروبية ضمن الاتحاد الأوروبي وهناك أربع دول خارج الاتحاد وهي جزء من رابطة التجارة الحرة الأوروبية «الإفتا»، والمنطقة الاقتصادية المشتركة والاتحاد الجمركي، ويُبيّن الرسم البياني أدناه المجموعات الأوروبية الموجودة حالياً:



رسم توضيحي ٢: خريطة العلاقات المكوّنة للإتحاد الأوروبي

- منطقة اليورو (Eurozone) هو الاسم الذي يطلق على دول الاتحاد الأوروبي المنضمة إلى العملة الموحدة اليورو.
- منطقة الإفتا: رابطة التجارة الحرة الأوروبية (European Free Trade Association) هي منظمة التجارة الحرة بين أربعة بلدأنأوروبية وهي سويسرا والنروج وايسلندا ولينشتنشتاين. تأسست الإفتاعام ١٩٦٠ لإلغاء التعريفات وإزالة العقبات الأخرى أمام التجارة في أوروبا وتحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء.
- منطقة شنغن (Schengen Area) هي المنطقة التي تضم ٢٦ دولة أوروبية، والتي ألغت جواز السفر وضوابط الهجرة على الحدود المشتركة الداخلية بينها.
- المنطقة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Area المنطقة الاقتصادية الأوروبية تكونت من اوروبا. أنشئت في عام ١٩٩٤، ويجمع بين المنطقة الاقتصادية الأوروبية دول الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية.

بعد قرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي يجري الحديث عن عدة سيناريوهات محتملة يمكن أن تحكم العلاقة الجديدة بين الطرفين، وذلك على ضوء المفاوضات المتوقع أن تبدأ بغية تنظيم عملية خروج بريطانيا.

وهذا الفصل يناقش ثلاثة من تلك السيناريوهات على الشكل التالي:

أولاً. عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية (مثال النرويج)

ثانياً. الاتفاقيات التجارية ثنائية التفاوض

أ. نموذج سويسرا (اتفاقية ثنائية)

ب. نموذج تركيا (الاتحاد الجمركي)

ج. نموذج كندا (اتفاقية التجارة الحرة FTA)

ثالثاً. عضوية منظمة التجارة العالمية

أولاً. عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية

تتألف المنطقة الاقتصادية الأوروبية من ٢٨ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى النرويج أيسلندا وليختنشتاين التي تتمتع بخصائص «السوق الموحدة» ذاتها. وعلى المملكة المتحدة أن تحرز عضوية «الإفتا EFTA» . بموافقة أعضائها بالاجماع قبل الدخول إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ومن الأمثلة على هذا السيناريو النرويج بوصفها الدولة الأكبر في منظمة «الإفتا» مما يُعطي صورة عن كيفية العلاقة المستقلبية المحتملة للمملكة المتحدة إذا ما اعتمدت هذا النموذج في علاقتها الجديدة مع الاتحاد الأوروبي. إن عضوية النرويج في المنطقة الاقتصادية الأوروبية تمنحها الخصائص التالية:

- لديها إعفاء على معظم البضائع من الرسوم الجمركية وغير الجمركية «الكوتا»، بإستثناء المنتجات الزراعية ومنتجات الثروة السمكية.
- هي خارج الاتحاد الجمركي وبالتالي فإن الشركات النرويجية التي تُصدّر إلى الاتحاد الأوروبي تواجه تكاليف إدارية إضافية.
- لديها إمكانية الاستفادة من مبدأ تكافؤ الفرص من خلال تخفيض العقبات غير الجمركية والعقبات الأخرى الخاصة بالتجارة.
 - لا تستفيد من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي.
- إن اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية تتطور تماشياً مع تعديل أو تحديث أنظمة الاتحاد الأوروبي، وبالتالي على كل الدول الأعضاء أن تُذعن بشكل كامل لكافة الأنظمة والتشريعات التي تكوّن الإطار التشغيلي للسوق الموحدة، إضافة إلى تشريعات الاتحاد الأوروبي غير المرتبطة مباشرة بالسوق الموحدة بل تندرج ضمن السياسة الاجتماعية وحماية المستهلكين والمعايير البيئية.
- كما أن النرويج عليها أن تقبل بحرية تنقل الأشخاص من الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة الأوروبية الاقتصادية كافة.

- النرويج تساهم مساهمة كبيرة في إنفاق الاتحاد الأوروبي، فاتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية تلزم النرويج والدول الأخرى بدفع مساهمات من أجل تخفيف الفروق الاقتصادية والاجتماعية داخل الاتحاد الأوروبي. كما تساهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي للمشاريع وتدفع رسوماً إدارية منها رسوم المنطقة الأوروبية الاقتصادية و «الإفتا».

- النرويج ليس لديها تمثيل ولا صوت في مقررات قانون الاتحاد الأوروبي، إنما لديها قدرة محدودة على التأثير على القرارات المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تطوير الإطار القانوني للسوق المشتركة وليس لديها أي رأي فيما خص الأنظمة المتعلقة بتوسيع دخولها إلى السوق.

ثانياً. الاتفاقيات التجارية ثنائية التفاوض

هناك العديد من الدول لديها اتفاقيات تجارية تفاوضية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي، فسويسرا لديها أكثر من ١٢٠ اتفاقية ثنائية مع الاتحاد تمثل اكثر الاتفاقيات تطوراً معه. وتركيا هي جزء في الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي وتطمح أن تكون في المستقبل جزءاً من الاتحاد الأوروبي. كما أن هناك نموذجاً آخر وهو اتفاقيات التجارة الحرة مع بلدان من خارج أوروبا تؤمّن درجات متفاوتة من إمكانية الدخول إلى السوق الموحدة كإتفاق الاتحاد الأوروبي مع كندا. ونشير فيما يلى إلى طبيعة هذه الاتفاقيات:

١,٢. النموذج السويسري:

ففي ظل هذا النموذج تخضع سويسرا للشروط التالية:

- إعفاء على معظم البضائع من الرسوم الجمركية وغير الجمركية (الكوتا)، بإستثناء المنتجات الزراعية.
- هي خارج الاتحاد الجمركي مما يعني أن الشركات السويسرية التي تُصدّر إلى الاتحاد الأوروبي تواجه تكاليف إدارية إضافية.
- استفادة جزئية من مبدأ تكافؤ الفرص من خلال تخفيض الرسوم غير الجمركية والعقبات الأخرى للتجارة.
 - لا تستفيد من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي.
- إن الاتفاقيات الثنائية تؤمّن دخولاً محدوداً لسويسرا إلى التجارة بالخدمات، فسويسرا ليس لديها دخول مؤمن إلى السوق المالية الأوروبية وبالأخص الاستفادة من حق «جواز السفر»، وهذه الاتفاقية لا تتغير تلقائياً مع تغير قواعد السوق الموحّدة، بل أن أي تغيّر في قواعده يفرض على سويسرا أن تتفاوض عليه وتُدّخله في الاتفاقية.
- على سويسرا أن تقبل بكل الإطار التشريعي المتعلق بالسوق الموحدة فضلاً عن قبول تشريعات الاتحاد الأوروبي التي ليس لها صلة مباشرة بالسوق الموحدة بما فيها سياسة الطاقة والمعايير البيئية والمناخية.

- كما أن سويسرا مضطرة إلى القبول بحرية تنقل الأشخاص.
- على سويسرا أيضاً أن تساهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي من أجل دخولها إلى السوق الموحدة. كما أنها ملتزمة بدفع هبات من أجل تخفيض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في العديد من برامج الاتحاد الأوروبي.
- ليس لدى سويسرا تمثيل أو حق القرار فيما يتعلق بتشريعات الاتحاد الأوروبي. وليس لها اي تأثير على التغيير في التشريعات المطورة للسوق المشتركة. وعلى عكس النرويج فهي غير مضطرة إلى تحديث أنظمتها من أجل مطابقتها مع التغيرات في تشريعات الاتحاد الأوروبي وعند فشلها في ذلك ستكون عرضة لتخسر دخولها إلى السوق الموحدة في عدة ميادين.

٢,٢ النموذج التركي ٦

ينبثق هذا النموذج من الاتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي المستند إلى اتفاقية شراكة معروفة باتفاقية أنقرة المبرمة في ١٩٦٣. ومنذ العام ١٩٩٥ تُشكل تركيا جزءاً من الاتحاد الجمركي المتصل بالاتحاد الأوروبي. كما أنها من ضمن الدول المرشحة للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي وكانت مفاوضات الانضمام قد بدأت منذ العام ٢٠٠٥.

وهذا النموذج التركي الذي يعكس رغبة دولة ناشئة بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي ويتميز بالسمات الآتية:

- لديها إعفاء على معظم البضائع من الرسوم الجمركية وغير الجمركية (الكوتا)، بإستثناء المنتجات الزراعية الخام.
- هي ضمن الاتحاد الجمركي مما يخفض العديد من الإجراءات الجمركية على المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية المصنعة.
- تتمتع بإستفادة محدودة تكافؤ الفرص عبر تخفيض العديد من القيود غير الجمركية، وقطاع الخدمات غير معنى بتاتاً بالاتفاقية.
 - لا تستفيد من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي.
- إن الشركات التركية الراغبة في التصدير إلى الاتحاد الأوروبي عليها أن تلتزم بمعايير وقواعد الاتحاد الأوروبي في الميادين المتفق عليها ضمن الاتفاقية، في حين أن الشركات الأوروبية يمكنها ممارسة التجارة بحرية، اذا ما كانت ملتزمة بقواعد الاتحاد الأوروبي.
- تركيا ليس لديها اي تأثير على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لكنها يجب عليها الالتزام بالاتفاقيات التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع باقي الدول، فعليها أن تُخفض من الرسوم الجمركية من اجل أن تتوافق مع

⁶⁻ World Bank, & EC. (2014). Evaluation of the EU-TURKEY Customs Union. World Bank and European Commission.

تلك المتفق عليها من قبل الاتحاد الأوروبي مع أي دول أخرى، وهذا لا يعني أن الدول هذه عليها أن تبادل تركيا بالمثل، بل يجب على تركيا أن تقوم بتفاوض معها من أجل الدخول إلى أسواقها.

- تستفيد تركيا من تمويل معيّن من قبل الاتحاد الأوروبي وذلك لكونها عضواً مرشحاً للانضمام اليه.

ليس لدى تركيا أي تمثيل و لا صوت فيما خص القوانين الأوروبية و لا أي تأثير على التطورات الحاصلة في السوق الموحدة.

٣, ٢ النموذج الكندي(٧)

تُعرف المعاهدة التجارية بين كندا والاتحاد الأوروبي بإسم «سيتا»، وقد بدأ الطرفان إجراء المفاوضات حولها منذ سبع سنوات. وهي بمثابة وثيقة ضخمة من أكثر من ١٦٠٠ صفحة، ستلغي حوالي ٩٨٪ من الرسوم الجمركية بين الاتحاد الأوروبي وكندا.

و تتميز هذه الاتفاقية بالخصائص التالية:

- لن تحصل كندا على إزالة الرسوم والعوائق الجمركية على كل القطاعات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، وبعض المنتجات الزراعية هي خارج هذا الإعفاء، إضافة إلى بقاء الرسوم الجمركية لمدة معينة على سلع رئيسية مثل السيارات.
- تبقى كندا خارج الاتحاد الجمركي مما يعني أن الشركات الكندية سوف تواجه مصاريف إدراية متعلقة بالتصدير إلى داخل الاتحاد الأوروبي.
- لديها استفادة محدودة من مبدأ تكافؤ الفرص الذي يسمح بتخفيض العوائق غير الجمركية على التجارة مع بقاء العوائق تجاه صادارات الخدمات.
 - لا تستفيد من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي.
- سوف تبقى العديد من العوائق الجمركية على الأعمال الراغبة في التجارة مع الاتحاد الأوروبي. وهو ما يُكبد الشركات الكندية تكاليف إضافية.
 - يجب على المصدّرين الكنديين أن يلتزموا بالمعايير التقنية والمتطلبات المفروضة على البضائع الاوروبية
 - الخدمات المالية وحق «جواز السفر» ليس من ضمن الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي.
 - لا تتطلب هذه الاتفاقية والاتفاقيات المشابهة أي مساهمة مالية في ميزانية الاتحاد الأوروبي.
 - ليس لكندا أي حق في أن تصوت أو تعترض عل أي من قواعد الاتحاد الأوروبي المستقبلية.

⁷⁻ EU. (2014). COMPREHENSIVE ECONOMIC AND TRADE AGREEMENT (CETA) BETWEEN CANADA, OF THE ONE PART, AND THE EUROPEAN UNION. European Commission.

ثالثاً. منظمة التجارة العالمية

توفر منظمة التجارة العالمية إطاراً تشريعياً ينظم العلاقات التجارية بين ١٦٢ دولة حول العالم، وفي حال عدم توصل المملكة المتحدة إلى أي اتفاق مع الاتحاد الأوروبي سوف تكون قواعد منظمة التجارة العالمية هي التي تحكم هذه العلاقة.

وبموجب هذا السيناريو فإن المملكة المتحدة تخضع للشروط التالية:

- الالتزام بالرسوم الجمركية المفروضة من الاتحاد الأوروبي على المستوردات من الخارج.
 - البقاء خارج الاتحاد الجمركي.
- عدم الاستفادة من مبدأ تكافؤ الفرص في الوقت الآني أو المستقلبي مما يزيد من العوائق الجمركية وغير الجمركية على صادرات المملكة المتحدة.
 - عدم الاستفادة من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي.
- الشركات التي تريد التصدير إلى السوق الموحدة عليها أن تلتزم بالمعايير المفروضة من الاتحاد الأوروبي كالمعايير البيئية والأمان.
 - لا تتطلب عضوية منظمة التجارة العالمية أي مساهمة مالية في ميزانية الاتحاد الأوروبي.

7. التأثيرات المحلية لخروج المملكة المتحدة من الانتحاد الأوروبي ضمن سيناريوهات محددة:

يعرض هذا الفصل تأثيرات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على صعد اقتصادية ومالية وقانونية محلية متعددة من أبرزها: الحركة التجارية مع الاتحاد الأوروبي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقطاع الخدمات المالية، والالتزامات القنونية والتشريعية، والهجرة وسوق العمل.

٦, ٦. التأثير على تجارة السلع والخدمات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

يُعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للمملكة المتحدة. فبحسب إحصاءات العام ٢٠١٥ بلغ حجم صادارات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي ٤٤٪ من إجمالي الصادارات (٢٢٢ مليار استرليني) وبلغ حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة ٥٣٪ من إجمالي الواردات (٢٩١ مليار استرليني)، وهذه الأرقام هي المجمل من دون احتساب «تأثير روتردام »(٨).

٨- تأثير روتردام يعني أن الصادرات يتم تصنيفها على أساس الميناء الذي يتم شحنها إليه بدلاً من جهتها النهائية. وبالتالي تصنف بعض الصادرات من المملكة المتحدة بأنها ذاهبة إلى هولندا بينما هي في الواقع تُنقل إلى ميناء روتردام في هولندا بوصفه أكبر ميناء في أوروبا ليتم شحن جزءمنها إلى جميع أنحاء العالم. وبالتالي فأنصادرات المملكة المتحدة إلى أوروبا هي أدنى من النسبة الظاهرة .

ويظهر الجدول أدناه أن حجم العجز في الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي قد بلغ ٦٩ مليار استرليني في حين حقق بالميزان للمملكة المتحدة فائضاً مع دول غير الاتحاد الأوروبي ويظهر الرسم أدناه الميزان التجاري في السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي وغير الاتحاد الأوروبي نسبة إلى الناتج المحلي للمملكة المتحدة .

جدول ۲ : صادرات وواردات المملكة المتحدة ٥ ٢ • ١

الميزان التجاري (مليار استرليني)	النسبة من إجمالي الواردات (٪)	الواردات (مليار استرليني)	النسبة من إجمالي الصادرات (٪)	الصادرات (مليار استرليني)	الدول
- ૫ વ	٥٣	791	££	***	دول الاتحاد الأوروبي
+*•	٤٧	Y0A	٥٦	444	باقي دول العالم
- ٣٩	1	0 £ 9	1	01.	المجموع

ONS Balance of Payments Stat Bulletin، 30 Jun 2016، Tables B & C

وهناك ثلاثة سيناريوهات متاحة أمام المملكة المتحدة تتقاطع عند حرمانها من العناصر الأساسية المكونة للسوق المشتركة وهي:

- إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية «الكوتا».
 - الاستفادة من الاتحاد الجمركي.
- الاستفادة من سياسات مبدأ تكافؤ الفرص (Playing Field) من خلال تخفيض الرسوم غير الجمركية والعوائق الأخرى بوجه التجارة.

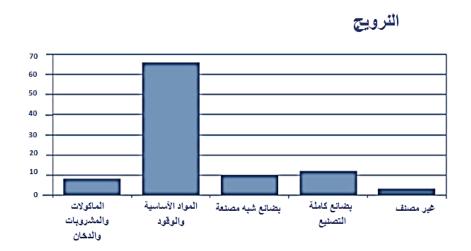
وبذلك فإن منتجات المملكة المتحدة سوف تواجه إعادة فرض بعض الرسوم الجمركية بدرجات متفاوتة قد يكون أدناها فيما لو اعتمدت المملكة المتحدة النموذج النرويجي الذي يتيح إزالة عدد كبير من الرسوم الجمركية فيما خلا الصادرات الزراعية والثروة السمكية، في حين أن أعلى نسبة رسوم جمركية ستكون في حالة الإذعان لقواعد التجارة الدولية. أما النماذج الأخرى، كنماذج سويسرا وتركيا وكندا فسوف تكون خاضعة للمفاوضات.

أما فيما خص الاتحاد الجمركي الذي يُتيح إزالة الرسوم الجمركية الروتينية ضمن السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي فإن التصدير إلى داخل الاتحاد الأوروبي من دول خارج الاتحاد الجمركي يعني اجراءات جمركية معقدة يفرضها الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فأنشركات المملكة المتحدة ، عندما تكون خارج الاتحاد الجمركي،

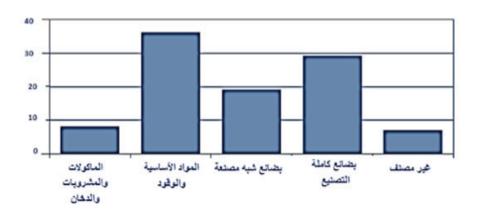
سوف تتكبد كلفة إضافية ووقتاً اضافياً من أجل التصدير إلى داخل الاتحاد الأوروبي مما يؤثر على قدرتها التنافسية. وسيكون تأثير الخروج من الاتحاد الجمركي متفاوتاً على الاعمال، فالشركات الصغيرة يمكن أن تعاني أكثر من غيرها نتيجة الإجراءات المشار إليها وبالنتيجة التأثير سلباً على نموها وخلق فرص العمل والانتاجية.

إن تأثير الخروج من الاتحاد الجمركي سيكون متفاوتاً على القطاعات الاقتصادية حيث إن القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على التصدير ستكون عرضة للتأثر أكثر من غيرها، وذلك نتيجة التعقيدات الجمركية بما فيها تلك المتعلقة بقواعد المنشأ، مع ما تحمله من أعباء مالية وإدارية كبيرة. ومما يزيد من هذه الأعباء أن حوالي نصف صادرات المملكة هي بضائع مصنعة جاهزة بخلاف نموذج النرويج وكندا حيث إن معظم صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي هي مواد أولية ومنتجات أولية. وهذا ما نلاحظه من خلال الرسوم البيانية التالية:

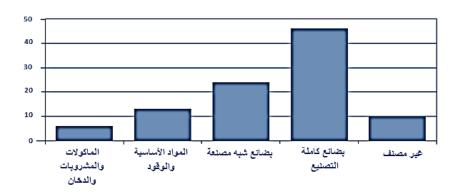
رسم بياني ٣: بنية صادرات النرويج، كندا، المملكة المتحدة







المملكة المتحدة



United Nations. (2014). International Merchandise Trade Statistics: Country Profiles: Norway: Canada: UK.

كما أن من مميزات وجود المملكة المتحدة ضمن الاتحاد الأوروبي خلق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال الحدّ من العوائق غير الجمركية والعوائق الأخرى بوجه التجارة ضمن دول الاتحاد الأوروبي، مثل الإجراءات والمواصفات المتعلقة بالمنتج والاعتراف بجودة الخدمات. وإن كانت السوق الموحدة لم تستطع أن تزيل كل هذه العوائق في الاتحاد الأوروبي لكنها مضت قُدماً في الحد منها.

وبالرغم من أن هذه العوائق تؤثر على كلّ من البضائع والخدمات المصدرة إلا أن تأثيرها أكبر على قطاع الخدمات التي تشكل نسبة مرتفعة من صادرات المملكة المتحدة بالمقارنة مع صادرات الدول الأخرى المطروحة كبدائل وذلك بحسب الرسم البياني التالي:

رسم بیانی ک



OECD.
Balance of payments BPM6

وهذا الأمر نجد تفسيره في ارتفاع مساهمة قطاع اقتصاد المعرفة في مجمل الناتج المحلي البريطاني إلى جانب قطاعات خدماتية أخرى كما يتضح في الجدول أدناه :

جدول ٣: إجمالي القيمة المضافة لاقتصاد المملكة المتحدة ٢٠١١

النسبة (%)	إجمالي القيمة المضافة Gross Value Added) GVA 2011)	
2.0	المأكولات والمشروبات والدخان	
2.0	المعادن والبلاستيكات والمعادن غير الحديدية	صناعات خفيفة
1.5	صناعات أخرى	ومتو سطة
0.1	بناء السفن	
1.2	الكيمائيات	
0.6	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والآلات الدقيقة	
0.5	السيارات	صناعات متوسطة
0.4	الطائرات	وعالية
1.7	الآلات والكهربائيات ومعدات النقل	
0.7	صناعة الأدوية	
0.7	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	
2.9	التعدين واستغلال المناجم	ومسادي أجرو
2.7	خدمات	منتجات أخرى
6.7	إنشاءات	
1.7	الاتصالات	
4.5	الرقميات وخدمات المعلومات	
9.4	الخدمات المالية	خدمات اقتصاد
7.1	خدمات الأعمال	المعرفة
0.3	الأبحاث والتطوير	
6.5	التعليم	
2.9	الفنادق والمطاعم	
5.2	تجارة التجزئة	
10.9	النقل والتخزين والتوزيع	
7.1	العقارات	خد التأخر م
4.8	الخدمات الإدارية	خدمات أخرى
4.9	الإدارة العامة والدفاع	
7.8	الرعاية الصحية والاجتماعية	
3.1	الخدمات الشخصية والمجتمع	

BIS analysis of ONS data.

وبذلك فإن خسارة بريطانيا لميزات وفرص السوق الأوروبية الموحدة سوف يجعلها أمام عوائق جمركية تتفاوت تبعاً لاختلاف الدول الأوروبية.

فعلى سبيل المثال لدى سويسرا أكثر من ١٢٠ اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي مع ذلك فإنها لم تحصل على كل الامتيازات التي تقدمها السوق الموحدة وعضوية المنطقة الاوروربية الاقتصادية. وبالرغم من استفادتها من مبدأ تكافؤ الفرص الا أنه لا يُغطي كل القطاعات الخدماتية، كالمهن الحرة المحترفة مثل المحاسبة والخدمات القانونية، حيث أن أصحاب المهن الحرة يستطيعون أن يقدموا خدماتهم لمدة أقصاها ٩٠ يوماً فقط في السنة ضمن الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن أن الشركات السويسرية مقيدة بقواعد الاتحاد الأوروبي التي تُنظم الدخول إلى السوق.

وبالإضافة إلى مخاطر فقدان فرص ومميزات السوق الأوربية الموحدة ستواجه المملكة المتحدة بخروجها من الاتحاد الأوروبي تحدي المحافظة على الاتفاقيات التجارية الحرة بينها وبين الدول الأخرى التي سبق أن ارتبطت معها بعلاقات تجارية من خلال الاتحاد الأوروبي كإطار تجاري. وبالتالي قد لا تنفرد هذه الدول تلقائياً بتوقيع اتفاقيات ثنائية تجارية مع المملكة المتحدة الخارجة من الاتحاد الأوروبي، في إنتظار نتائج التفاوض بين طرفين حول آليات وشكل الخروج. ويُبين الجدول أدناه أن ١٨٪ من صادرات المملكة المتحدة موجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الدول التي أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات تجارة حرة معها او الدول التي يعجري معها التفاوض حالياً.

جدول ٤: التجارة الخارجية للمملكة المتحدة لعام ١٠١٤

إجمالي الواردات			إجمالي الصادرات			التجارة الخارجية للمملكة المتحدة 2014
النسبة التراكمية (%)	النسبة (%)	مليار استرليني	النسبة التراكمية (%)	النسبة (%)	مليار استرليني	
53	53	291	44	44	229	الاتحاد الأوروبي
59	6	33	51	7	35	دول الإفتا والاتحاد الجمركي
63	4	23	56	5	26	الاتفاقيات التجارية الجارية حالياً
83	20	107	82	26	133	الاتفاقيات التجارية قيد التفاوض
100	17	96	100	18	93	باقي دول العالم

HM Treasury. (2016). HM Treasury analysis: the long—term economic impact of EU membership and the alternatives. UK Government.

وبالتائي فإن أياً من النماذج المطروحة، فيما عدا تركيا إلى حد ما، لا يسمح للمملكة بالاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، فالنموذج التركي يفرض على تركيا الالتزام بكافة بنود الاتفاقيات التي يُبرمها الاتحاد مع الدول الأخرى. ولكن هذا لا يعني أن الدول الأخرى سوف تعامل تركيا بذات الشروط التي تمنحها للاتحاد الأوروبي فالعلاقة ليست تبادلية. وبالتالي فإن المضي في خيار إبرام اتفاقيات تجارة حرة ما بين المملكة والاتحاد الأوروبي وبين المملكة والدول الأخرى يُحتم على المملكة أن تجد توازناً ما بين حجم تغطية تجارتها الخارجية بهذه الاتفاقيات وبين مدى تشابكها وسرعة إنجازها.

والجدير ذكره أن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد يجعلها تتخلص من ضغوط الدول الأوروبية الأعضاء وبخاصة التي تحمل فكراً حمائياً، والتي ساهمت في فشل أو تأخير العديد من المفاوضات بين المملكة المتحدة ودول تُشكل أسواق واعدة لها مثل باكستان ،سنغافورة ، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والسوق الموحدة الجنوبية «ميركوسور»(٩).

كما أن نطاق (Scope) الاتفاقيات التجارية الحرة سوف يُسهم في تعقيد مسألة الاتفاق وخاصة أن دولاً كالمملكة المتحدة لديها نسبة عالية من صادرات الخدمات مما يُصعب عملية الاتفاق بشكل أكبر من الاتفاق على إزالة رسوم جمركية على البضائع .وهناك نماذج اتفاقيات تجارية ناجحة كالاتفاقية بين أستراليا والصين واليابان وبين كندا وكوريا الجنوبية. إلا أنه بالرغم من نجاحها وعمقها لم تستطع أن تُقدم نفس الميزات التي تُقدمها السوق الموحدة وخاصة في الخدمات المالية.

وهناك عامل آخر مؤثر هو سرعة هذه المفاوضات وإبرام الاتفاقيات مع باقي دول العالم، وبحسب التجارب السابقة بين الاتحاد الأوروبي مع دول أخرى وبين مفاوضات دول من خارج الاتحاد الأوروبي مع بعضها البعض فإن أمد هذه المفاوضات يكون ما بين ٤ سنوات وعشر سنوات.

⁹⁻ For more informations: Ruparel, R., Booth, S., & Scarpetta, V. (2016). Where next? A Liberal, Free-market Guide to Brexit. Open Europe.

الاطار رقم ٢: تفاصيل عن اتفاقيات تجارة حرة مع دول العالم

	اتفاقيات الاتحاد الأوروبي الحرة مع باقي دول العالم									
الوقت	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	التوقيع	الجولة الأخيرة للمفاوضات	الجولة الأولى للمفاوضات	تاريخ إعلان المفاوضات	الاتفاقية				
4 سنوات وشهرين	حزيران2000	آذار 2000	تشرين الثاني 1999	آب 1996	أيار 1996	الاتحاد الأوروبي- المكسيك				
4 سنوات و 3 اشهر	تموز 2011	تشرين الأول 2010	تشرين الأول 2009	أيار 2007	نيسان2007	الاتحاد الأوروبي –كوريا				
4 سنوات و 3 اشهر	أيلول 2014	حزيران2014	تموز 2013	شباط 2012	تموز 2010	الاتحاد الأوروبي – جورجيا				
5 سنوات وعشرة أشهر (البيرو) 6 سنوات و 3 اشهر (كولومبيا)	آذار 2013 (البيرو) آب 2013 (كولومبيا)	حزيران2012	آذار 2010	حزيران2007	نيسان2007	الاتحاد الأوروبي -بيرو/كولومبيا				
9 سنوات و 4 اشهر	حزيران2002	حزيران1999	حزيران1998	كانون الأول 1994	شباط 1993	الاتحاد الأوروبي -سويسرا				
سنتين و 9 اشهر وما تزال	_	-	_	تموز 2013	حزيران2013	الاتحاد الأوروبي –الولايات المتحدة الأمريكية				
6 سنوات و 9 اشهر وما تزال	_	أيلول 2014	تشرين الأول 2013	تشرين الأول 2009	أيار 2009	الاتحاد الأوروبي – كندا				

	اتفاقيات تجارة حرة لباقي دول العالم									
الوقت	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	التوقيع	الجولة الأخيرة للمفاوضات	الجولة الأولى للمفاوضات	تاريخ إعلان المفاوضات	الاتفاقية				
3 سنوات و9 اشهر	كانون الثاني 2005	أيار 2004	شباط 2004	تشرين الثاني 2002	نيسان2001	الولايات المتحدة الأمريكية – أستراليا				
3 سنوات و 11 شهر	تموز 2014	تموز 2013	أيار 2013	نيسان2011	آب 2010	سويسرا-الصين				
5 سنوات وشهرين	آب 2011	شباط 2011	أيلول 2010	كانون الثاني 2007	حزيران2006	اليابان— الهند				
7 سنوات و7 اشهر	تموز 2014	نیسان2013	كانون الثاني 2013	نيسان2007	كانون الأول 2006	ايسلند- الصين				
عشرة سنوات وشهرين	كانون الثاني 2015	آذار 2014	آذار 2014	تموز 2005	تشرين الثاني 2004	کندا– کوریا				

Ruparel, R., Booth, S., & Scarpetta, V. (2016). Where next? A Liberal, Free-market Guide to Brexit. Open Europe..

وبالتالي فإن المملكة المتحدة أمام خيار إيجاد توازن بين عمق وتشابك الاتفاقيات وبين سرعة ابرامها والنتائج الاقتصادية لتأخير إبرامها، وبما أن المملكة المتحدة تُركز في صادراتها على قطاع الخدمات الذي يتطلب العديد من الإجراءات والمفاوضات التي قد تأخذ وقتاً طويلاً فإن ذلك ينعكس سلباً على القطاعات الاقتصادية في المملكة.

يُبيّن الجدول أدناه أبرز القطاعات الاقتصادية التي ستتأثر عقب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي مع عرض لمدى تأثير هذا الخروج على كل من القطاعات المذكورة مع شرح امكانية التوصل إلى اتفاق يضمن للملكة المتحدة دخولاً مماثلاً أو قريباً مما تُقدمه السوق الموحدة.

الإطار رقم ٣: لمحة عن أبرز القطاعات الاقتصادية التي ستتأثر عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي

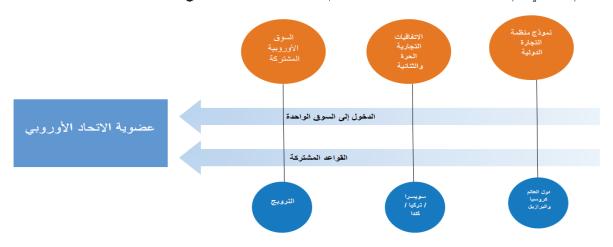
الشروط المحتملة	احتمالية وجود دخول مشابه لعضوية الاتحاد الأوروبي	خطر الاضطراب في القطاع	العوائق المحتملة امام هذا القطاع من الاتحاد الأوروبي	الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي (مليار استرليني)	نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي (%)	بطاع	تقا
سهولة الاتفاق على قواعد المنشأ واعد المنشأ وهناك أمثلة ناجحة كاتفاقية (NAFTA) التي بينت أن الاتحاد الجمركي ليس شرطاً أساسياً لنجاح صناعة السيارات العابرة للحدود.	عال	عال	10 % رسوم جمركية	13.95-	35.0	السيارات	
أنحصول اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي يُصبح صعباً إذا ما استطاعت المملكة المتحدة أنتحافظ على ميزاتها التنافسية من خلال قدرتها على الحصول على أسعار للمواد الاولية لصناعتها من بلدان أخرى بسعر أقل.	متوسط إلى عال	عال	4.6 % رسوم جمركية	7.82-	56.6	الكيمائيات	البضائع
إن أهمية قطع الطائرات المصنعة في المملكة المتحدة والتي تعتبر أساسية في قطاع صناعة الطائرات الأوروبية، يجعل إمكانية التفاوض على هذا البند سهلة نظراً للمنافسة التي تعترض الطائرات الأوروبية من الطائرات الأمريكية.	عال	عال	صفر رسوم جمركية	2.56	44.6	الطائرات	
إن عدم و جود تعريفات جمركية جوهرية وعالية من شأنه أن يوفر حافزا" كبيراً للتوصل إلى اتفاق.	عال	متوسط	1.7 % إلى 4.5 % رسوم جمركية	5.47-	30.7	المكنات والسلع الرأسمالية	

					<u> </u>		
لدى الاتحاد الأوروبي سياسات صارمة جاه الشركات التي تتعاطي الأعمال المالية من خارج دول الاتحاد الأوروبي فسويسرا على سبيل المثال لديها دخول محدة ف	متدني	عال	تخضع للعديد من اجراءات الاتحاد الأوروبي للدخول	16.06	41.4	الخدمات المالية	
محدود إلى السوق الموحدة في مسألة الخدمات المالية. وتقدم عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية الوصول الكامل، لكن هذا الخيار ينطوي عليه قبول جميع قواعد الاتحاد الأوروبي دون إمكانية التصويت في تصميمها أو التنفيذ.	متوسط	متوسط	تخضع للعديد من اجراءات الاتحاد الأوروبي للدخول	3.5	18.4	التأمين	الخدمات
إن هذا القطاع يعتمد على المفاوضات النهائية حول حرية حركة الأشخاص ما بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، ويمكن للملكة أن تحذو حذو سويسرا عبر الاتفاق على معايير الاعتراف المتبادل مما يسمح بحرية تنقل الاختصاصين.	متوسط	متوسط	على الأغلب تخضع للقوانين الوطنية لكل دولة في الاتحاد	1.92-	29.8	اختصاص فني	

Booth, S., Howarth, C., Persson, M., Ruparel, R., & Swidlicki, P. (2015). What if? The Consequences, Challenges, and Oppurtunities facing Britain Outside EU. Open Europe.

وفي الرسم الوارد أدناه نعرض ملخصاً توضيحياً عن السيناريوهات المطروحة لشكل علاقة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي ودرجات تشابه كل من الخيارات مع السوق الموحدة الأوروبية. وفيما يلي جدول تفصيلي يُلخص هذا الاختلاف والتشابه ما بين السيناريوهات وعضوية الاتحاد الاتحاد الأوروبي في مجال تجارة السلع والخدمات والاتحاد الجمركي والاستفادة من مبدأ تكافؤ الفرص.

رسم توضيحي رقم ٣: ملخص السيناريوهات المطروحة أمام المملكة المتحدة لجهة تجارة السلع والخدمات



عضوية منظمة التجارة الدولية	نموذج كندا	نموذج تركيا	نموذج سويسرا	نموذج النرويج	عضوية الاتحاد الأوروبي	
الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي عسلى السدول الأخرى	الجمركية على السلع الزراعية وبعض الرسوم	الاتحاد الجمركي المنتجات المصنعة والمسنسجات الزراعية المصنعة	الرسوم الجمركية على الزراعة	بعض الرسوم الجمركية تبقى على السلع الزراعية والثروة السمكية	لتجارة السلع والخدمات	تجارة السلع والخدمات
سوف تُفرض ولا تستطيع الدخول إلى الاتفاقيات التجارية مع الدول التي يتعاقد	سوف تُفرض ولا تستطيع الدخول إلى الاتفاقيات التجارية مع السدول	جمركية على السلع المصنعة، هناك التزامات لموائمة السياسة السياسة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي	سوف تُفرض ولا تستطيع الدخول إلى الاتفاقيات الستجارية مسع السدول	كلفة الجمارك سوف تُفرض ولا تسطيع الدخول إلى الاتفاقيات التجارية مع الدول التي يتعاقد معها الاتحاد الأوروبي.	جمركية، إمكانية الدخول بكل الاتفاقيات التي ينجزها الاتحاد	الاتحاد الجمركي
الاتسفاقسيات الدولية والمعايير السدولسية هي القائمة . لا يوجد (جسواز السفر) للخدمات المالية .	التحرر لقطاع الخدمات. لا يسوجد (جمواز السفر» للخدمات	العوائق على تجارة السلع. لا	لبعض العوائق غير الجمركية في القطاعات التي تُغطيها الاتفاقيات المبرمة مناك تغطية ضيئلة	المنطقة الاقتصادية	بالمثل لُكل دول	تكافؤ الفر ص

٢,٦. الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تُعتبر المملكة المتحدة مقصداً مهماً للإستثمارات الاجنبية المباشرة كما انها مستثمر قوي في البلدان الأخرى، فقد احتلت المركز الثالث في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة والصين. وتكمن أهمية هذه الاستثمارات في الدور المالي والاقتصادي الذي تلعبه على صعيد خلق فرص العمل وتعزيز ميزان المدفوعات وتوطين التكنولوجيات وما إلى ذلك.

جدول ٥: الاستثمارات الأجنبية الداخلة ٤ ٠ ١ ٢

ترليون دولار	الاستثمارات الأجنبية الداخلة (٢٠١٤)
0, £	الولايات المتحدة الأمريكية
Y ,V	الصين
1,٧	المملكة المتحدة

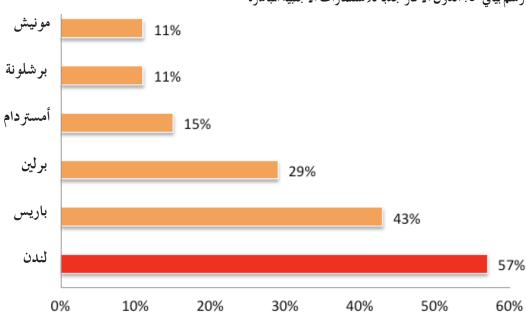
Kearney, A. (2015). Foreign Direct Investment Confidence Index.

جدول ٦: الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة

	الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة							
7.10	7.15	7.18						
١	١	١	الولايات المتحدة الأمريكية					
۲	۲	۲	الصين					
٣	٤	٨	الملكة المتحدة					
٤	٣	٤	كندا					
٥	٦	٧	ألمانيا					
٦	٥	٣	البرازيل					
٧	٩	١٣	اليابان					
٨	١.	17	فرنسا					
٩	17	٩	المكسيك					
١.	٨	٦	أستراليا					

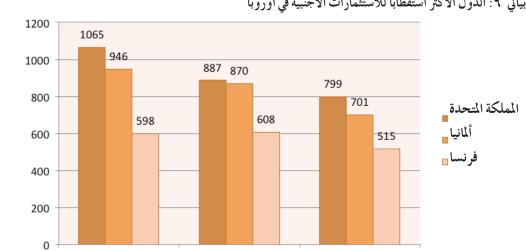
Kearney, A. (2015). Foreign Direct Investment Confidence Index.

ويُعد الاتحاد الأوروبي من أهم المستشمرين في المملكة المتحدة. ففي العام ٢٠١٤ بلغت حصة دول الاتحاد الأوروبي ٤٨٪ من الاستثمارت الأجنبية الموجهة إلى المملكة المتحدة (٩٦٪ مليار استرليني من أصل ١٠٣٤ مليار استرليني) مقارنة بنسبة ٢٤٪ للولايات المتحدة و٢٨٪ للدول الأخرى. وقد تراوحت نسبة الاستثمارات الأجنبية للاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة ما بين ٤٧٪ و ٥٣٪ في العقد الماضي. وبحسب استبيان لآراء المستثمرين تُعدّ مدينة لندن من أهم المدن الجاذبة للإستثمارات المباشرة في أوروبا، وذلك بحسب الرسم البياني أدناه.



رسم بياني ٥: الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة

EY. (2016). EY's attractiveness survey UK 2016: Positive rebalancing? Ernst and Young.



2014

2013

أما لجهة استثمارات المملكة المتحدة في الخارج فإن حصة دول الاتحاد الأوروبي بلغت ٤٠٪ في عام ٢٠١٤. رسم بياني ٦: الدول الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية في أوروبا

EY. (2016). Global Investment Monitor 2016. Ernst & Young.

2015

وبحسب دراسات متعددة فإن تأثير عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي كان له الفضل في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة المتحدة بنسبة ٢٨٪ في العقود الثلاثة الماضية (١٠٠٠).

وبالتالي فإن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي يُتوقع أن يترك أثراً سلبياً على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأجنبية المباشرة الوافدة إليها، وهناك ثلاثة أسباب تقف وراء احتمال انخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى المملكة المتحدة نوردها فيما يلى:

١. إن وجود المملكة المتحدة ضمن السوق الموحدة جعلها محطة جاذبة للصناعات التصديرية من قبل الشركات المتعددة الجنسية والتي بإمكانها التصدير إلى كل دول الاتحاد الأوروبي من دون تكبد كلفة الرسوم الجمركية وتخطى العوائق غير الجمركية.

٢. إن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سوف يزيد كلفة عمليات الاستيراد المعقدة للشركات العاملة في المملكة المتحدة والتي تستورد مكوّنات لصناعتها من دول مختلفة في الاتحاد إذ إنها ستخضع لتشريعات ورسوم مختلفة ، فضلاً عن الكلفة الإضافية التي ستنتج عن تقييد الهجرة بين دول الاتحاد الأوروبي.

٣. الشكوك وعدم وضوح الرؤية حول ماهية الاتفاقية الجديدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتتركز المخاوف المذكورة بشكل أساسي على الاستثمارات في القطاعات الصناعية كصناعة السيارات وعلى قطاع الخدمات المالية الذي يتبين انه الخاسر الاكبر جراء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

ويبيّن الإطار رقم ٣ أدناه توصيفاً لخسارة القطاع المالي في المملكة المتحدة جرّاء خروجها من الاتحاد الأوروبي. الأوروبي خصوصاً لأنها تُعدّ من أكبر مقدمي الخدمات في الاتحاد الأوروبي.

¹⁰⁻ Wadsworth, J., Dhingra, S., Ottaviano, G., & Reenen, J. (2016). Brexit and the Impact of Immigration on the UK. Centre for Economic Performance . London School of Economics and Political Science .

الإطاررقم ٤: خسارة القطاع المالي

تُعد العاصمة البريطانية أكبر مُقدِّم للخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي، لكن هذا سيتأثَّر كثيرًا إذا انسحبت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لأنّ الكثير من البنوك والمؤسسات المصرفية العالمية تُدير جزءاً من أعمالها من بريطانيا لضمان الدخول إلى السوق الأوروبية كلها من خلال إنشاء فرع لها في لندن.

وتستحوذ الخدمات المالية على أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى المملكة المتحدة (٥٥٪) وتُشكل ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي و ١٢٪ من عائدات الضرائب.

ويُعتبر الدخول إلى الاسواق الأوروبية واحداً من أبرز العوامل الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الخدمات المالية. وبالنظر إلى أبرز ١٠ قطاعات مستهدفة من قبل الاتحاد الأوروبي تُعتبر المملكة المتحدة من ابرز المتلقين لهذه الاستثمارات في القطاعات الأربعة وهي البرمجيات وخدمات الأعمال وصناعة السيارات والوساطة المالية ١.

ويُعتبر القطاع المالي من أبرز الخاسرين جرّاء خروج المملكة المتحدة وذلك نتيجة الأسباب الآتية:

١. حقوق « جواز السفر » (Passporting Rights)

إن واحدة من ميّزات عضوية الاتحاد الأوروبي هي حقوق «جواز السفر» (Passporting Rights) التي تسمح للشركات بأن تنشئ فرعاً في أي دولة اوروبية عضو في الاتحاد الأوروبي فيُسمح لها بالعمل مع كافة الدول الأعضاء الأخرى بكلفة متدنية.

Y. وفورات الانتاج (Economies of Scale)

إن الشركات المالية تُنشئ فرعها الأساسي في بلد معين من الاتحاد الأوروبي وتصبح مفتوحة على باقي الاتحاد ، مما يجعلها قادرة على تنويع خدماتها بسبب توسع السوق الذي يشمل ٢٨ دولة اوروبية. وبالتالي فإن الخروج من الاتحاد الأوروبي وخسارة حق جواز السفر معناه أن السوق سوف تتقلص أمامها، إضافة إلى الكلفة الإضافية التي سوف تتكبدها الشركات.

٣. الاطار التشريعي

إن نماذج الإطار التشريعي ما بين دول الاتحاد الأوروبي كافة تجعل كلفة الأعمال متدنية وذلك بسبب تشابه التشريعات. فالوضوح والثبات في التشريعات يجعل إجراء الاعمال في دول أخرى من الاتحاد مشابهاً لما هو في البلد الذي نشأت فيه الشركة. وبالتالي فإن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد سوف يفرض تغييراً في التشريعات مما يعنى حصول إرباك عند المستثمرين نتيجة اختلاف التشريعات.

٤. حرية تنقل الأفراد والاختصاصين

إن أهمية حرية تنقل اليد العاملة قد عززت من قدرة المؤسسات المالية على توظيف الموظفين من جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن جنسيتهم ومكان إقامتهم. وقد أسهم ذلك في توسيع دائرة المواهب من دون الحاجة للحصول على تأشيرات أو تصاريح العمل، الأمر الذي أدى إلى تحسّن الأداء والنتائج بالنسبة للعملاء وتخفيض تكاليفها.

Wright, W. (2016). THE POTENTIAL IMPACT OF BREXIT ON EUROPEAN CAPITAL .MARKETS :A QUALITATIVE SURVEY OF MARKET PARTICIPANTS. NEW FINANCIAL

٣,٦ . الإلتزامات القانونية والتشريعية

١,٣,٦ إلتزامات السوق الموحدة الأوروبية

إن غالبية الإلتزامات المفروضة على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مرتبطة أساساً بتنظيم السوق الموحدة ودرجة الانفتاح التي توفّرها.

وبمقارنة البدائل المقترحة يتبيّن أن عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية تفرض التزامات أكثر من البدائل الأخرى. فقد فرضت اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية على النرويج أن تلتزم بتشريعات الاتحاد الأوروبي الذي يُشكل جزءاً من اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وذلك من أجل ضمان مستوى متكافئ للفرص مبني على القواعد المشتركة وعلى شروط متساوية للمنافسة. وقد تبيّن في دراسة أُجريت من قبل الحكومة النرويجية في عام ٢٠١١ أن النرويج دمجت حوالي ثلاثة أرباع قوانين الاتحاد الأوروبي ضمن تشريعاتها الوطنية، وهذه القوانين لا تتضمّن القوانين المختصة بقطاعات خدماتية وسلع معيّنة فقط بل تتشعب إلى مجالات أخرى كسياسة المنافسة ومساعدات الدولة وحقوق الملكية الفكرية.

وعلى النرويج أيضاً أن تلتزم بقوانين الاتحاد الأوروبي غير المرتبطة مباشرة بالسوق الموحدة منها عناصر متعلقة بالسياسة الاجتماعية وحماية المستهلكين والمعايير المتعلقة بالبيئة. إضافة إلى القبول بالتشريعات المتعلقة بتنقل العمال، مما يفرض على النرويج التزامات تجاه العمال الاجانب من أجل مساواتهم بالعمال المحليين.

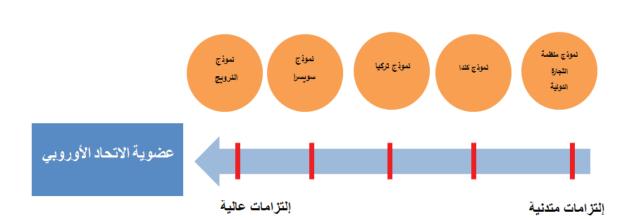
أما تركيا وسويسرا اللتان لديهما حق الدخول إلى السوق الموحدة فعليهما أن يقبلا بكل الالتزامات والتشريعات المتعقلة بهذا الدخول. فمن أجل الدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي عليهما أن تعتمدا وتنفذا

¹¹⁻ Norwegian government. (2012). Outside and Inside: Norway's agreements with the European Union.

القواعد المتوازية مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، وبالأخص إزالة العوائق التقنية المتعلقة بتجارة بعض السلع. والفشل في ذلك يؤدي إلى منعهما من الدخول إلى القسم المحدد لهما في السوق الموحدة. وعلى تركيا وسويسرا أن تتبعا قواعد المنافسة ومساعدات الدولة والقواعد البيئية من دون الدخول الكامل إلى السوق الموحدة. غير أن تركيا لا تواجه متطلبات كبيرة في مجال التشريعات خارج إطار المجالات التي لديها دخول إلى السوق الموحدة. اما سويسرا فعليها متطلبات اوسع فهي كالنرويج يجب أن تقبل بتنقل الأشخاص بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة الأوروبية الاقتصادية.

أما الدول التي لديها اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي مثل كندا فعليها القبول بتشريعات قليلة متعلقة بدخولها إلى سوق الاتحاد الأوروبي. فالمصدّرون الكنديون مفروض عليهم أنيلتزموا بالمعايير التقنية المشابهة لمثيلاتها من بضائع الاتحاد الأوروبي من أجل السماح لها بالدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي من دون قدرتها على التأثير على هذه القرارات. إضافة إلى أن اتفاقيات التجارة الحرة تتطلب من الموقعين عليها أن يعملوا ما في وسعهم من أجل الالتزام بمعايير البيئة وحقوق الانسان وحقوق العمال وحقوق الملكية الفكرية. وتشمل الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي شروطا تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والحكم الرشيد واحترام البيئة. فالاتفاقية ما بين الاتحاد الأوروبي وكندا مثلاً تتضمن اتفاق شراكة لتوسيع نطاق التعاون الثنائي بينهما إلى مجموعة واسعة من القضايا، منها السلام والأمن الدوليان، والإرهاب ومكافحة المخدرات وتعزيز حقوق الإنسان. ويتضمن الاتفاق مع كندا أيضاً عدداً من الفصول المتعلقة بالالتزامات في قضايا أخرى مثل زيادة الشفافية في الحكم.

أما في حالة عدم التوصل إلى الاتفاق والعمل تحت إطار منظمة التجارة الدولية فإن هذا الخيار يتضمن إلتزامات أقل تجاه السوق الموحدة. إلا أن المملكة المتحدة لا تزال بحاجة إلى الامتثال لالتزامات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالحركة المؤقتة لبعض المهنيين.



رسم توضيحي رقم ٤: ملخص السيناريوهات المطروحة أمام المملكة المتحدة لجهة التزاماتها بقرارت الاتحاد الأوروبي

٢,٣,٦ الإلتزامات المالية

تُعتبر مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي واحدة من أكبر مساهمات العضوية في الاتحاد، ففي عام ٢٠١٥ بلغ حجم مساهمة المملكة المتحدة ٨,٥ مليار استرليني اي ما يقارب ١٪ من مجمل الانفاق العام و ٥,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

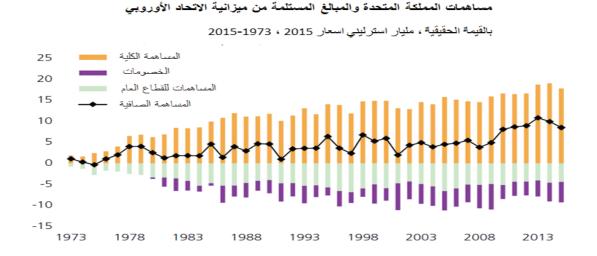
وتستخدم ميزانية الاتحاد الأوروبي من اجل تنفيذ السياسات على صعيد الاتحاد ككل ومنها الدعم الزراعي في إطار السياسة الزراعية المشتركة ودعم الأطراف الأكثر فقراً في الاتحاد ودعم الأبحاث وبعض المساعدات للدول النامية.

7.10 7.15 4 . . 9 7.14 7.17 7.11 7.1. المساهمة الكلية ۱٧,٨ ١٨,٨ 14,1 10,7 10, 5 10,7 1 2, 1 الخصم المقدم للمملكة المتحدة $-\xi, 9$ $-\xi, \xi$ $-\tau, v$ -٣,١ -٣,١ - $^{"}$, \cdot $-0,\xi$ 17,9 1 2, 2 إجمالي المساهمة 12,0 17,7 17,7 17,7 ۸,٧ مجموع المبالغ المحصلة للقطاع العام $-\xi, \xi$ -5,7 $-\xi, \lambda$ $-\xi$,. $-\xi, \Upsilon$ $-\xi, 1$ $-\xi,\xi$ المساهمة الصافية 1.,0 ٧,٤ ٤,٣ ٨,٥ 9,1 ٨,٥ ۸,١

جدول ٧: مساهمات المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الاوروبي

HM Treasury. (2015). European Union Finances 2015: statement on the 2015 EU Budget and measures to counter fraud and financial mismanagement. UK Government.

رسم بياني ٧: مساهمات المملكة المتحدة والمبالغ المستلمة من ميزانية الاتحاد الأوروبي بالقيمة الحقيقة ، مليار استرليني اسعار ٥٠٠٥.



HM Treasury. (2015). European Union Finances 2015: statement on the 2015 EU Budget and measures to counter fraud and financial mismanagement. UK Government.

وفي تقييم البدائل المقترحة، يجب على الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، ولكن ليس بنفس المبلغ الذي يُفرض على أعضاء الاتحاد الأوروبي وهم مجبرون أن يساهموا في الميزانية من أجل تخفيف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن عليهم أن يدفعوا لأهداف السياسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي من دون أن يكونوا مؤهلين للحصول على اي تقديمات. وهذه التقديمات تأخذ شكل هبات المنطقة الاقتصادية الأوروبية إلى الدول الفقيرة في الاتحاد الأوروبي. كما أن على هذه الدول أن تشارك في برامج الاتحاد الأوروبي كل على حدة ومنها برامج الأبحاث الأساسية للاتحاد الأوروبي. كما تدفع هذه الدول مصاريف إدارية منها مساهمات إلى إدارة المنطقة الاقتصادية الأوروبية و «الإفتا». ولا يوجد أي خصم لمساهمات دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية في ميزانية الاتحاد الأوروبي وبرامجه.

كما أن سويسرا عليها أيضاً أن تدفع مساهمة مالية إلى ميزانية الاتحاد الأوروبي من أجل السماح لها بالدخول إلى السوق الموحدة. وبعد توسع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ التزمت سويسرا بأنتدفع هبات للتخفيف من وطأة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء التي انضمت في ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ و ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ و ٢٠١٠ و مده المساهمات في البرامج المتعلقة في كرواتيا والذي ينتهي في أيار ٢٠١٧.

كما التزمت سويسرا بالمشاركة في العديد من البرامج الممولة من ميزانية الاتحاد الأوروبي على سبيل برامج الابحاث المتعلقة في الاتحاد الأوروبي. وعلى سويسرا، مثل النرويج ، أن تدفع لكلفة هذه البرامج ولا يوجد أي خصم لمساهمات سويسرا في ميزانية الاتحاد الأوروبي وبرامجه.

ولا تتطلب اتفاقية التجارة الحرة الكندية أي مساهمات مالية للاتحاد الأوروبي ولا حتى تحت خيار منظمة التجارة العالمية. ولكن إذا اعتمدت المملكة المتحدة نفس العلاقة مع الاتحاد الأوروبي مثل النرويج وسويسرا فإنها ستستمر بالمساهمة في الميزانية وحجم هذه المساهمة خاضع للتفاوض، وستخسر المملكة حق الحصول على أي خصم كانت تستفيد منه خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

رسم توضيحي رقم ٥: ملخص السيناريوهات المطروحة أمام المملكة المتحدة لجهة المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي



عضوية منظمة التجارة الدولية	نموذج كندا	نمو ذج تركيا	نموذج سويسرا	نموذج النرويج	عضوية الاتحاد الأوروبي
لا يــوجــد أي التزامات مالية		التمويل من الاتحاد	الجدد في الاتحاد الأوروبي وتدفع مصاريف إدارية وتكلفة برامج من قبل الاتحاد	تدفع النرويج من أجل الهبات المقدمة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية والمنح والمصاريف الادارية وكلفة البرامج للاتحاد الأوروبي	في ميزانية الاتحاد الأوروبي إلا أن المملكة المتحدة للمديها بعض التخفيضات

٣,٣,٦ القدرة على التأثير في قرارات الاتحاد الأوروبي

تمتلك المملكة المتحدة، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي صوتاً مؤثراً في تشكيل القواعد والإجراءات وقد استخدمت هذا التأثير من أجل زيادة منافعها الاقتصادية من السوق الموحدة.

وتحت أي خيار آخر فإن المملكة المتحدة سوف تخسر القدرة على التأثير وسوف يُقيّد صوتها وتُحرم من حقها في الاعتراض على القرارات التي تتطلب الإجماع.

أما النرويج فليس لديها أي ممثل أو صوت في القوانين المتعقلة بالاتحاد الأوروبي، ورئيس الوزراء النرويجي لا يحضر في المجلس الأوروبي ولا تشارك النرويج في مجلس الوزراء وليس لديها أي عضو في المفوضية الأوروبية ولا تساهم في أي قرار في محكمة العدل الأوروبية، وبالتالي فإن تأثير النرويج محدود جداً على قرارات الاتحاد الأوروبي. وبإمكان النرويج المساهمة على شكل إبداء الرأي والمشورة فقط في القوانين

الجديدة للاتحاد الأوروبي. ولدى النرويج حق رفض جزء من قوانين الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسوق الموحدة بحسب المادة ١٠٢ من اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية ١٠٠ إلا انها لم تستخدم هذا الحق خشية أن يتم منعها من الدخول إلى السوق الموحدة.

وعلى غرار النرويج ليس لسويسرا أي تمثيل في المؤسسات الأوروبية ولا أي دور في عملية التشريع في الاتحاد الأوروبية. الاتحاد الأوروبي، كما انها لا تمتلك الحق في أن تتم مشورتها في مسودّات القوانين من المفوضية الأوروبية.

وليس لتركيا ولا كندا ولا اي دولة لديها اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي اي تأثير على قواعد الاتحاد الأوروبي. أما خارج الاتحاد الأوروبي فلديها قدرة تأثير محدودة.

رسم توضيحي رقم ٤: ملخص السيناريوهات المطروحة أمام المملكة المتحدة لجهة القدرة على التأثير في قرارات الاتحاد الأوروبي



٢, ٤. الهجرة وسوق العمل

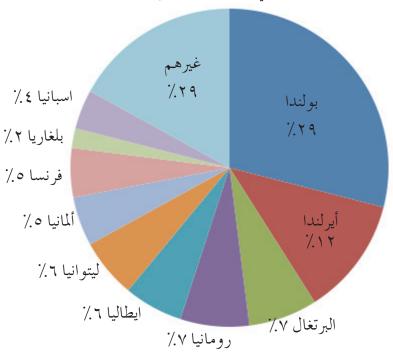
تُعتبر حرية تنقل الأشخاص دون قيد أو شرط من دعائم السوق الموحدة الأربع إلى جانب حرية تنقل الأموال والخدمات والسلع وبالتالي فأنخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سوف يُحدث تغييرات في سياساتها تجاه المهاجرين من وإلى الدول خارج المملكة ستؤثر على الأعمال والحركة الاقتصادية عموماً.

يُذكر أن عدد المهاجرين الوافدين إلى المملكة المتحدة من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى بين العامين ١٩٩٥ و٥١٠ ارتفع من ٩٠، مليون إلى ٣,٣ مليون. حيث بلغت نسبة هؤلاء المهاجرين إلى إجمالي سكان بريطانيا ٣,٥٪ سنة ١٠١٥ مقابل ١٠٥٪ فقط سنة ١٩٩٥، كما ارتفعت نسبتهم إلى السكان الناشطين اقتصادياً ١٦٠٠ سنة) من ١٠٨٪ إلى ٦,٣٪ في الفترة ذاتها ١٠٠٠

 $¹²⁻AGREEMENT\ ON\ THE\ EUROPEAN\ ECONOMIC\ AREA\ , \ http://ec.europa.eu/translation/slovak/guidelines/documents/eea_agreement_en.pdf$

¹³⁻ Wadsworth, J., Dhingra, S., Ottaviano, G., & Reenen, J. (2016). Brexit and the Impact of Immigration on the UK. Centre for Economic Performance. London School of Economics and Political Science.

وقد بدأ الجدل حول أزمة المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة عقب عام ٢٠٠٤ غداة انضمام عشر دول من أوروبا الشرقية (هي جمهورية التشيك، أستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، مالطا) ١٠٠ ويُشكل المهاجرون من دول الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة ٥٣٪ من اجمالي المهاجرين القاطنين في المملكة، في حين أن ٢٩٪ من هؤلاء المهاجرين من الجنسية البولندية و٢١٪ ايرلنديون والباقي يحملون جنسية بقية دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بحسب الرسم البياني التالي:



رسم بياني ٨: جنسية المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة عام ٥٠١٥ (٪)

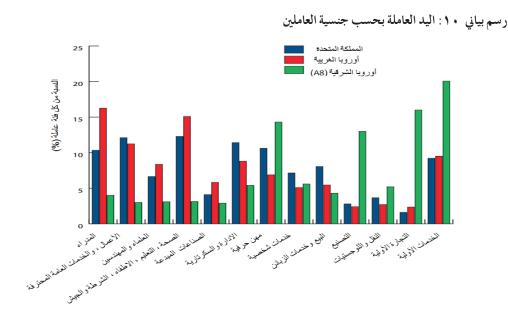
Wadsworth، J.، Dhingra، S.، Ottaviano، G.، & Reenen، J. (2016). Brexit and the Impact of Immigration on the UK. Centre for Economic Performance . London School of Economics and Political Science.

وبحسب المستوى المهني للمهاجرين يلاحظ أن القادمين من دول الاتحاد الأوروبي القديم المتمثل بخمس عشرة دولة حتى عام ٢٠٠٤ هم من ذوي المهارات العالية في العمل، في حين يُصنّف المهاجرون من دول أوروبا الشرقية العشر المنضمة حديثاً إلى الاتحاد في خانة العمال ذوي المهارات المتدنية.

لذلك فإن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سوف يفرض تغييرات جوهرية في سياسات اليد العاملة المهاجرة ستؤدي حتماً إلى التأثير سلباً على القطاعات الاقتصادية البريطانية التي تعتمد على كثافة الاستخدام.

¹⁴⁻ Glennie, A., & Pennington, J. (2014). Europe Free Movement and the UK. Institue for Public Policy Research .

فبحسب الرسم البياني أدناه فإن الوظائف المشغولة من قبل المهاجرين من أوروبا الغربية هي وظائف ذات مهارات عالية وخاصة في مجالات الادارة والاعمال والخدمات الصحية والتعليمية على عكس الوظائف التي يشغلها المهاجرين من دول اوروبا الشرقية $A8^{(1)}$ التي تغلب عليها المهارات المتدنية التي يُحجم البريطانيون عن العمل فيها.



Springford, J. (2013). Is immigration a reason for Britain to leave the EU? Center for European Reform.

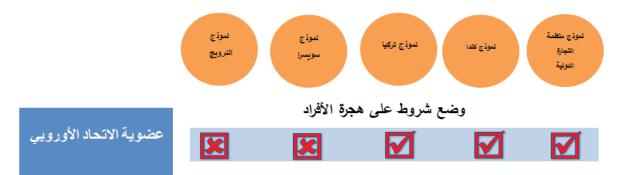
وقد صرّح وزير شؤون مجلس الوزراء «أولفير لوتين» عقب الاستفتاء قائلاً إن حرية تنقل الافراد بين دول الاتحاد الأوروبي سمحت للشركات الصغيرة بالحصول على المهارات التي تحتاج إليها في ميادين كانت المملكة المتحدة تعاني نقصاً فيها مما ساعدها في تكوين ميزة تنافسية. وهي ميزة معرّضة لخسارتها وتحمل تكاليف إضافية عالية في حال وضع حد لحرية تنقل الأشخاص نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

لذلك فإن قضية المهاجرين مسألة معقدة جداً ويتحدد مصيرها وفقاً لطبيعة العلاقة الجديدة ما بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وبحسب السيناريوهات المطروحة، إذا اختارت المملكة المتحدة الحفاظ على حقها في الددخول إلى السوق الأوروبية الموحدة فإنها ستكون امام خيارين هما إما النموذج النرويجي وإما النموذج السويسري وفي كلا النموذجين لن تستطيع أن تضع شروطاً على الهجرة لأن النرويج ملزمة بحسب اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية أن تقبل بالحريات الأربعة للسوق الأوروبية الموحدة والاتفاقيات ما بين سويسرا والاتحاد الأوروبي تفرض عليها القبول بمبدأ تنقل الأفراد.

٥١ - وهي: جمهورية التشيك، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا.

رسم توضيحي رقم ٦: ملخص السيناريوهات المطروحة أمام المملكة المتحدة لجهة القدرة على ضبط حركة تنقل الأفراد



عضوية منظمة التجارة الدولية	نموذج كندا	نمو ذج تركيا	نموذج سويسرا	نموذج النرويج	عضوية الاتحاد الأوروبي
يمكنها وضع شـــروط عـلى الهجرة	يمكنها وضع شروط على الهجرة	يمكنها وضع شـــروط عـلى الهجرة	لا تستطيع وضع شروط على الهجرة	على النرويج القبول بكل الحريات الأربعة بما فيها حرية تنقل الأشخاص	لا يمكن أن تضع أي شروط على الهجرة

الأطار رقم ٥: سناريوهات متعددة لسياسات الهجرة

إذا تمكنت المملكة المتحدة من الوصول إلى تسوية مع الاتحاد الأوروبي بخصوص مسألة المهاجرين، على صعوبة الأمر فسوف تكون أمامها أشكال ستة للتسوية هي:

- ١. القبول بحرية حركة الافراد كما هي.
- ٢. حصر حرية التنقل فقط بالعمال وبالتالي فإن أي شخص يريد أن يأتي إلى المملكة عليه الحصول على عمل قبل الانتقال.
- ٣. شرط حرية التنقل بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلد، مما يسمح للمملكة أن تضع قيوداً على حرية التنقل متى ما شعرت بالحاجة إلى ذلك.
- ٤. وضع شروط جزئية على عمل المهاجرين من دول الاتحاد فيما خص إجازات العمل وذلك عبر استخدام نظام مشابه للنظام الموضوع على المهاجرين من خارج الاتحاد، لكنه أكثر ليبرالية. وتبقى حرية تنقل العائلات والطلاب والمتقاعدين كما هي.
- ٥. وضع شروط على العمل موازية لتلك الموضوعة على المهاجرين من خارج دول الاتحاد الأوروبي
 مع بقاء حرية تنقل العائلات والطلاب والمتقاعدين كما هي.
- ٦. إنهاء كلي لحركة تنقل الأفراد ووضع شروط إحراز الفيزا بحسب النظام المعتمد تجاه المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي.

ومن البديهي أن المملكة المتحدة سوف تعمد إلى تقييم هذه الخيارات على ضوء معايير خمسة يُتوقع أن تكون نتائجها بحسب الجدول أدناه، أما المعايير الخمسة فهي:

- ١. تأثيرها على اقتصاد المملكة.
- ٢. الدرجة التي تخدم فيها المصالح العامة للمملكة.
 - ٣. تأثيرها على المداخيل والخدمات العامة.
 - ٤. إمكانية تطبيق هذا الخيار.
- ٥. تأثيرها على المهاجرين من المملكة المتحدة إلى دول الاتحاد الأخرى.

٥	٤	٣	۲	١	الشرح	الخيار
					إن حرية تنقل الأفراد لها تأثيرات اقتصادية واضحة - بما في ذلك مساهمة إيجابية في المالية العامة - ولكن بقاء هذه الحالة كما هي عقب الخروج من الاتحاد سوف يتعرض لضغوط سياسية كبيرة من أجل وضع قيود عليها.	١. تنقل الأفراد بحرية
					تتطلب من العمال المهاجرين المحتملين من الاتحاد الأوروبي أن يحصلوا على عرض للعمل قبل الانتقال إلى المملكة المتحدة، وهذا يصب بشكل مباشر في مصالح المملكة حول مساهمة هؤلاء العمال، إلا أنه من الصعب تطبيقه.	 حرية التنقل محصورة فقط بالعمال
					وضع قيود على الهجرة بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحجم تدفق المهاجرين يمكن أنتساعد في الحد من المخاوف من آثار الهجرة ولا سيما في فترات ارتفاع تدفق المهاجرين، ولكن فعالية هذه الخطط تعتمد بشكل أساسي على تفاصيل القواعد الإرشادية لتطبيقها.	 حرية التنقل مشروطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية
					إن وضع قيود على سوق العمل تجاه المهاجرين من الاتحاد الأوروبي بإمكانه أن يساعد على معالجة مخاوف العامة حول الهجرة غير المنضبطة والعمال ذوي المهارات المتدنية، ولكن يمكن أنيكون لها تأثيرات مدمرة على القطاعات تعتمد على العمال المهاجرين في الاتحاد الأوروبي	 ٤. وضع شروط محففة على سوق العمل بالنسبة للمهاجرين
					إن هذا الوضع بإمكانه تنظيم الهجرة من داخل الاتحاد الأوروبي كما هي من خارجه، ولكن ستكون له تأثيرات ضارة جدا على القطاعات التي تعتمد على العمال المهاجرين من الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في الهجرة غير الشرعية.	 وضع شروط صارمة على سوق العمل بالنسبة للمهاجرين
					تتم معاملة المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي وكذلك المهاجرين من خارجه بناءاً على النظام المعتمد. ويمكن لهذا الخيار أن تكون له نتائج اقتصادية إيجابية جراء زيادة عدد العمال المهرة من خارج الاتحاد الأوروبي. ولكن سياسة التأشيرات يمكن أنيكون من الصعب تنفيذها (وخاصة فيما يتعلق بالحدود مع أيرلندا الشمالية)، وربما يجعل ذلك من الصعب جداً على المواطنين البريطانيين العيش والعمل في بلدان الاتحاد الأوروبي.	 انهاء كلي لحركة تنقل الأفراد

ايجابي جداً	
ايجابي قليلاً	
سلبي قليلاً	
سلبي جداً	

Morris, M. (2016). BEYOND FREE MOVEMENT? SIX POSSIBLE FUTURES FOR THE UK'S EU MIGRATION POLICY. Institute for Public Policy Research.

الخاتمة

بعد قرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي وما أحدثه من ضبابية وعدم يقين سادت الاسواق والنشاط الاقتصادي، تعدت حدود المملكة المتحدة، وإن كان لفترة وجيزة، سيكون على المملكة المتحدة خوض مرحلة جديدة من التفاوض مع الاتحاد الأوروبي من أجل تحديد شروط الإنسحاب وشكل العلاقة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي إضافة إلى إعادة هيكلة علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى.

إن نتائج هذه المفاوضات محكومة برغبة الطرفين في الوصول إلى علاقة رابحة لكليهما. ومن المتوقع أن تأخذ هذه العملية وقتاً طويلاً قد تمتد لسنتين مما يجعل توقع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية النهائية لهذا الخروج صعبة في الوقت الراهن نتيجة عدم اليقين.

وعلى أية حال، يتبين من خلال دراسة السناريوهات المتاحة وجود صعوبة أمام المملكة المتحدة في تحديد الخيار الأمثل نتيجة تضارب مصالحها الاقتصادية والسياسية المصاحبة لكل خيار، فلا يوجد خيار مثالي يضمن جميع هذه المصالح، الأمر الذي يمكن توضيحه بحسب الجدول التالي:

منظمة التجارة الدولية	الاتحاد الجمركي (تركيا)	اتفاقية التجارة الحرة (كندا)	عضوية الإفتا (سويسرا)	عضوية المنطقة الاقتصادية (النرويج)	
$\overline{\checkmark}$	$\overline{\checkmark}$	$\overline{\checkmark}$	×	×	المصالح السياسية
×	×	×	×	\checkmark	المصالح الاقتصادية
الخيار الأسوأ في الغالب	لا يلبي مطالب المملكة المتحدة	ممكن لكنه يعتمد على طبيعة الاتفاق	مقبول نسبياً بالنسبة للمملكة المتحدة لكنه غير محبب بالنسبة لباقي دول الاتحاد الأوروبي	لا يلبي مطالب المملكة المتحدة	التعليل

(BBVA Research, 2016)

References

- 1. Wallace, H. (2012). The UK: 40 Years of EU Membership. Journal of Contemporary European Research, 8(4), 531-546.
- 2. Wright, W. (2016). THE POTENTIAL IMPACT OF BREXIT ON EUROPEAN CAPITAL MARKETS: A QUALITATIVE SURVEY OF MARKET PARTICIPANTS. NEW FINANCIAL.
- 3. Alex Glennie, Jenny Pennington. (2014). Europe Free Movement and the UK. Institue for Public Policy Research .
- 4. BBVA Research. (2016). The Economic Consequences of Brexit.
- 5. EU. (2014). COMPREHENSIVE ECONOMIC AND TRADE AGREEMENT (CETA) BETWEEN CANADA, OF THE ONE PART, AND THE EUROPEAN UNION. European Commission.
- 6. EY. (2016). EY's attractiveness survey UK 2016: Positive rebalancing? Ernst and Young.
- 7. EY. (2016). Global Investment Monitor 2016. Ernst & Young.
- 8. Gianmarco Ottaviano, Jo~ao Paulo Pessoa, Thomas Sampson, 9 John Van Reenen. (2014). The Costs and Benefits of Leaving the EU.
- 9. HM Treasury. (2015). European Union Finances 2015: statement on the 2015 EU Budget and measures to counter fraud and financial mismanagement. UK Government.
- 10. HM Treasury. (2016). HM Treasury analysis: the long-term economic impact of EU membership and the alternatives. UK Government.
- 11. John Springford. (2013). Is immigration a reason for Britain to leave the EU? Center for European Reform.
- 12. Jonathan Wadsworth, Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano , 9 John Van Reenen. (2016). Brexit and the Impact of Immigration on the UK. Centre for Economic Performance . London School of Economics and Political Science .
- 13. Jonathan Wadsworth, Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano, John Van Reenen. (2016). Brexit and the Impact of Immigration on the UK. Centre for Economic Performance. London School of Economics.
- 14. Kearney, A. (2015). Foreign Direct Investment Confidence Index.
- 15. LSE. (2016). BREXIT 2016: Policy analysis from the Centre for Economic Performance. Centre for Economic Performance.
- 16. Marley Morris. (2016). BEYOND FREE MOVEMENT? SIX POSSIBLE FUTURES FOR THE UK'S EU MIGRATION POLICY. Institute for Public Policy Research.
- 17. Mile End Institute. (2016). Britain and the European Union:Lessons from History. Queen Mary University of London .
- 18. Norwegian government. (2012). Outside and Inside: Norway's agreements with the European Union
- 19. Ottaviano Dhingra, ₉Sampson. (2015). Should we Stay or Should we go? The Economic Consequences of Leaving the EU. Centre for Econoics Performance, London School of Economics and Political Science.
- 20. Oxford Economics. (2016). ASSESSING THE ECONOMIC IMPLICATIONS OF BREXIT. Oxford

Economics.

- 21. Pwc. (2016). Leaving the EU: Implications for the UK Economy. PricewaterhouseCoopers (PwC).
- 22. Ruparel, R., Booth, S., & Scarpetta, V. (2016). Where next? A Liberal, Free-market Guide to Brexit. Open Europe.
- 23. Stephen Booth, Christopher Howarth, Mats Persson, Raoul Ruparel, ₉Pawel Swidlicki. (2015). What if? The Consequences, Challenges, and Oppurtunities facing Britain Outside EU. Open Europe.
- 24. Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano, Thomas Sampson, John Van Reenen. (2016). The impact of Brexit on foreign investment in the UK. Centre for Economic Performance. London School of Economics.
- 25. United Nations. (2014). International Merchandise Trade Statistics ,Country Profiles , Norway, Canada, UK.
- 26. World Bank, & EC. (2014). Evaluation of the EU-TURKEY Customs Union. World Bank and European Commission.

ثبت المحتويات

لامة	 ١
تاريخ العلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	 ۲
ماذا استفادت المملكة المتحدة من انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي؟	 ٥
. التوقّعات الأولية للإستفتاء	 ٨
الآليّة القانونية للخروج من الاتحاد الأوروبي	 ١ ٠
.١. مضمون المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة	 ١ ٠
سيناريوهات العلاقات الجديدة المحتملة أمام المملكة المتحدة	 ١١
لً . عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية	
باً. الاتفاقيات التجارية ثنائية التفاوض	 ۱۳
ناً. منظمة التجارة العالمية	 ١٦
التأثيرات المحلية لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ضمن سيناريوهات محددة	 ١٦
. ١ . التأثير على تجارة السلع والخدمات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	 ١٦
. ٢. الاستثمارات الأجنبية المباشرة	 ۲٧
٣. الإلتزامات القانونية والتشريعية	 ۳١
.٣٠ التزامات السوق الموحدة الأوروبية	 ۳١
٢,٣٠ الإلتزامات المالية	 ٣٣
٣,٣٠ القدرة على التأثير في قرارات الاتحاد الأوروبي	 ٣٥
. ٤ . الهجرة وسوق العمل	 ٣٦
اتمة	 ٤١
Reference	5 Y



المركز الإستشاري للدراسات والتوثبق The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف: ۱/۸۳٦٦١٠

فاكس: ١/٨٣٦٦١١٠

خليوي: ٣/٨٣٣٤٣٨.

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010

P.O.Box: 24/47

Beirut – Lebanon